الأمـم المتحـدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٦٤ (الاستئناف ١)**

الجمعة، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٤/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لفيت	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد شن غوفانغ
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد ثيرون
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية من السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان

240600 240600 00-49883

استؤنفت الجلسة الساعة ١٤/٥٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو ممثل بلغاريا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): بما أن وفدي يتكلم في مجلس الأمن لأول مرة في هذا الشهر، هل لي أن أبدأ بتهنئتكم، يا سعادة الرئيس، على برنامج عمل المجلس المكثف لشهر حزيران/يونيه وبالتعبير عن امتناني لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الحالة في البلقان. وأشكر أيضا السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام للبلقان، على الإحاطة الإعلامية الشاملة بشأن هذه المسألة.

ونعرب أيضا عن تقديرنا العميق للسيد خافيير سولانا، الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك، لمساهمته القيمة في مناقشة اليوم.

أعربت بلغاريا بالفعل عن موافقتها على بيان الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في غربي البلقان. ولذلك، سأدلي فقط ببعض التعليقات الإضافية وسأشرح موقفنا بشأن مسائل محددة تهم بلغاريا بصفتها بلدا مجاورا لتلك المنطقة المضطربة.

بلغاريا ملتزمة تماما بتطبيع الحالة في غربي البلقان وبتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون. الحروب الأربع التي دارت في غربي البلقان في العقد الماضي تركت أثرا سلبيا على المنطقة بأسرها.

ولذلك، استهلت الحكومة البلغارية عدة مبادرات إقليمية بغية إيجاد حلول دائمة للمشاكل المستحكمة. وربما يكون أهمها المبادرة المستمرة الآن وهي قيام رؤساء وزراء البلدان المجاورة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعقد اجتماعات غير رسمية بصورة منتظمة للتصدي للمشاكل في جنوب شرقي أوروبا. واستهلت حكومتي أول اجتماع من هذا النوع، نُظم في مدينة حيسار البلغارية يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وساهم ذلك الاجتماع في مشاركة البلدان المجاورة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بنشاط أكبر في عملية اتخاذ القرارات بشأن مستقبل المنطقة وبشأن التصدي لقضيتي الأمن والاستقرار وهما قضيتان أساسيتان.

وعقد الاجتماع الثاني في آذار/مارس من هذا العام في بودابست ومن المقرر عقد الاجتماع الثالث في عطلة نهاية الأسبوع الحالي في أوهريد، بجمهورية مقدونيا. وثمة مبادرة أخرى تبين السياسة البلغارية الخارجية في المنطقة، وهي الإعلان المشترك الصادر عن رئيسي مقدونيا وبلغاريا عن الحالة في البلقان، الذي اعتمد في أيار/مايو من هذا العام. ونحن نعتبر هذه الجهود جزءا من سعي المجتمع الدولي نحو الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا.

وتثبت الأحداث الأخيرة في كوسوفو مرة ثانية أن إحلال السلام في مجتمع مزقه صراع عرقي مطول إنما هو عملية بالغة التعقيد تستغرق وقتا طويلا. و لم يحرز إلى اليوم سوى بعض التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولكن لم ينجز إلا أقل القليل بالنسبة للتعايش السلمي بين الأعراق في كوسوفو. ومن العقبات التي تعترض إحلال السلام العنف الجاري والقضايا التي لم تحل بشأن المفقودين والمحتجزين وعودة اللاجئين وانعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

ومما يشغلنا بوجه خاص تواتر الهجمات على قوات حفظ السلام. والرأي العام في بلدي حساس بالنسبة لهذه القضية لأن لبلغاريا ممثلين في قوة كوسوفو والإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نناشد قادة كل المجتمعات في كوسوفو أن يتخذوا إجراء حاسما لإنهاء كل أعمال العنف بسرعة. كما

أن بلغاريا تحث قادة كوسوفو على أن يشجعوا على التعاون والتسامح، بروح الإعلانات التي أصدروها. ولتيسير عملية المصالحة أقامت الحكومة البلغارية صلات نشطة مع قادة الطائفتين الرئيسيتين في كوسوفو.

ومن المهم بوجه خاص أن يتمسك المجتمع الدولي بشدة بأهداف إقامة كوسوفو موحدة ومتعددة الأعراق وديمقراطية. وبما أنه لا توجد هياكل مدنية في كوسوفو فمن الممكن أن يؤدي تأخير الإصلاحات إلى إنشاء مؤسسات غير ديمقراطية. ومن الأمور الحاسمة أن يصبح السكان ناضجين سياسيا، بما ييسر إقامة مجتمع مدني خال من الهياكل الإجرامية.

إن لتسريع العملية السياسية في كوسوفو أهمية أساسية بالنسبة لنجاح جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد الظروف الملائمة لإحلال سلام دائم في المنطقة. وفي هذا السياق نعرب عن أسفنا لقرار صرب كوسوفو بإنهاء مشاركتهم في الهياكل الإدارية المشتركة. وبلغاريا تشيد بتصميم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على متابعة استعداداتها للانتخابات المحلية في كوسوفو، المقرر إجراؤها في الخريف. فمن شأن هذه الانتخابات أن تضفي الشرعية على الناشطين السياسيين وتوفر الظروف الملائمة لمشاركة السكان في العملية السياسية وفي حكم كوسوفو. ومشاركة جميع اللاجئين والمشردين، بغض النظر عن أصولهم العرقية، تتسم بأهمية حاسمة في نجاح عملية الانتخابات، وإلا ستكون الانتخابات أداة طيِّعة في تقنين التطهير العرقي في المنطقة.

كذلك يتوقف النجاح في العملية السلمية على تعمير وتنمية كوسوفو اقتصاديا وعلى إنشاء الآليات الفعالة بما فيها آليات تقييد اقتصاد السوق السوداء. وقد دأبت بلغاريا على الإعلان عن استعدادها للمشاركة بنشاط في عملية التعمير الاقتصادي واقترحت وسائل مختلفة لكفالة زيادة إشراك القطاع الخاص، ونعتبر اتباع المجتمع الدولي لهذا النهج في حل المشكلة تأكيدا قاطعا بأن بلدان المنطقة جزء من الحل في كوسوفو.

وبالنسبة لقضية أساسية أخرى في غرب البلقان تعرب بلغاريا عن التزامها التام بإكمال عملية السلام وتعزيز البوسنة والهرسك كدولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة. ويرتبط السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك ارتباطا وثيقا بأمن جنوب شرقي أوروبا وآفاق إدماجها في الجماعة الأوروبية الأطلسية. ومن العناصر الأساسية لنجاح أداء المؤسسات الديمقراطية في البوسنة والهرسك إجراء انتخابات تعددية. وقد أثبتت الانتخابات المحلية التي أجريت في ٨ نيسان/أبريل من هذا العام أن هناك احتمالا لأن تفوز الأحزاب الديمقراطية بثقة المجتمع.

غير أن الخطر ماثل من أن التحديات الاقتصادية التي تواجهها البوسنة والهرسك يمكن أن تقوض ما تحقق من إنجازات حتى الآن. وينبغي ألا يتخلى المجتمع الدولي عن التزامه تجاه منطقة أصبح السلام فيها هشا. ومن الممكن التوصل إلى حلول دائمة على أساس التحول الديمقراطي في المنطقة كلها. ونحن نؤيد سياسة الإصلاحات في الجبل الأسود التي ينفذها الرئيس جوكانوفيتش. فحكومته تبذل جهودا مضنية لإقامة مؤسسات للمجتمع المدني واقتصاد سوق. ومن حيث السياسة الخارجية يرمي الجبل الأسود إلى انفتاح الجمهورية وإدماجها في العملية الجارية للتعاون والتكامل في المنطقة وفي أوروبا، وهو أمر يجب تقديره. وللانتخابات البلدية التي جرت مؤخرا في العاصمة بودغوريكا وفي الهرسك الجديدة أهمية حاسمة في دفع العمليات الإيجابية في الجبل الأسود، وبالتالي فهي تسهم في توسيع المساحة الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وتعرب بلغاريا عن انزعاجها لتردي الأوضاع السياسية في صربيا بسبب تصاعد التدابير القمعية التي يتخذها النظام ضد المعارضة ووسائل الإعلام المستقلة والمنظمات المدنية والمؤسسات الأكاديمية. ونحن نطالب السلطات في صربيا بوقف هذه الاتجاهات والتطورات السلبية. فالديمقراطية تتطلب اندماجا فعليا لشتى الفئات العرقية في العملية السياسية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونرى أن ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بالحفاظ على وحدة ذلك البلد وسلامته الإقليمية.

وموقفنا المبدئي هو أن التسوية الدائمة للمشاكل المعلقة بشأن أراضي يوغوسلافيا السابقة، وخاصة في البوسنة والهرسك وكوسوفو، لا يمكن التوصل إليها على أساس إفلات منظمي سياسة التطهير العرقي وغارسيها من العقاب، وعلى أساس سائر الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. ولذا فتأييد بلغاريا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تأييد غير مشروط. ويقدم بلدي المساعدة الفعلية للمحكمة ويشترك في الرأي القائل بأن يصبح عملها أكثر فاعلية وسرعة.

أخيرا وليس آخرا يثبت ميثاق استقرار جنوب شرقي أوروبا أن الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي في مواجهة التحديات في المنطقة لا يمكن أن تثمر إلا إذا استندت إلى نهج شامل. وميثاق الاستقرار يؤدي في هذا الصدد دورا هاما وبناء. ونحن بصفتنا بلدا عانى من خسائر اقتصادية هائلة تصل قيمتها إلى ٦,٢ بليون دولار، من الصراعات الأخيرة في البلقان، يهمنا بقدر كبير أن ينفذ ذلك النهج فورا. ونرى أن حلف الاستقرار ينبغي ألا يتحول إلى هيكل بيروقراطي؛ ويجب أن يبقى قوة سياسية دافعة في سبيل تعمير المنطقة برمتها. ونحن نتوقع اتباع نهج عملي والتوصل إلى نتائج عملية وتنفيذ مشاريع ملموسة لحلف الاستقرار.

واسمحوا لي في الختام أن أؤكد للمجلس أن التزام المجتمع الدولي الدائم إزاء منطقة البلقان يفتح أمامنا بابا للتفاؤل بشأن مستقبل التنمية المستدامة في منطقتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الدائم لبلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل سلوفينيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بتريتش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أقول إن سلوفينيا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للبرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

وأتوجه بالشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان، السيد كارل بيلت على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي وممثله السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشترك السيد خافيير سولانا، وأشكره على إسهامه في مناقشات اليوم. ونعتبر حضوره اليوم تأكيدا رمزيا للالتزام القوي من الاتحاد الأوروبي إزاء المنطقة. وأشكركم في النهاية، سيدي الرئيس، لتنظيم هذه المناقشة العلنية.

إن جنوب شرقي أوروبا، أي البلقان، منطقة ارتكب المجتمع الدولي فيها سلسلة من الأخطاء، ولكنه أحرز بعض النجاحات أيضا. فقد مكن المجتمع الدولي من التحول السلس لسلافونيا الشرقية ومنع تسرب الصراعات والتوترات إلى جمهورية مقدونيا وحال دون وقوع كارثة إنسانية في كوسوفو. ويمثل العمل الضروري الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك الجهود التي دامت عاما وبذلتها إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو صورة من صور النجاح، رغم المشاكل التي لا تزال كوسوفو تواجهها. وأمام البوسنة والهرسك الفرصة الكاملة لاحتلال مركزها في أوروبا بوصفها بلدا ديمقراطيا متعدد

الأعراق في حاجة ماسة إلى الانتعاش الاقتصادي. واستفيدت عِبَرٌ عديدة من السنوات العشر الماضية، ونحن متفائلون بأن المجتمع الدولي سيتمكن في المستقبل من أن يقدم للمنطقة بأسرها نموذجا للنجاح الذي تجلبه المشاركة الدولية بانتشالها من وهدة الصراع وتحويلها إلى مجتمعات ديمقراطية متعددة الأعراق تنعم بالازدهار الاقتصادي والتكامل مع بقية أوروبا.

ونحن نؤيد بقوة نهجكم للنظر في جنوب شرق أوروبا بصورة شاملة ومن المنظور الإقليمي نظرا لأن جميع المشاكل هناك متصلة ومتشابكة. وفي أحيان تزيد عما ينبغي، تم تناول المشاكل المحددة للمنطقة بصورة مستقلة، ومنفردة كلما برزت. ومن الصحيح أن المنطقة كانت، ولا تزال، مشحونة بعداءات وصراعات دينية ووطنية وعرقية. بيد أنه من الصحيح أيضا أن الأمم في يوغوسلافيا السابقة عاشت وتعايشت وتعاونت في سلام.

وقد أوجد سقوط جدار برلين فرصة للدول في جنوب شرق أوروبا أيضا للانضمام إلى عملية إضفاء الديمقراطية والتحول. بيد أنه من سوء الطالع أن النظام القومي المتطرف الذي لا يزال أساسا شيوعيا في بلغراد استفز نشوب الأزمة حتى يحاول وقف تلك العمليات.

وبالمناسبة، فإن حكومة بلغراد لا تزال تتبع سياسة عدم المساواة والاستعلاء هذه حتى هنا في الأمم المتحدة، بإنكار الحقوق المتساوية لأربع دول خليفة فيما يتعلق بخلافة الدولة السابقة وبعدم الالتزام بقرار مجلس الأمن ٧٧٧ (١٩٩٢) وقرار الجمعية العامة ١/٤٧. واعتبر المجلس في قراره أن ”الدولة المعروفة سابقا بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لم تعد موجودة“، وقررت الجمعية أنه ”ينبغي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تتقدم بطلب للعضوية في الأمم المتحدة“. ويبدو أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتظاهر بأنها الدولة الوحيدة التي تتمتع بحقوق العضوية في الأمم المتحدة بدون التقدم قط بطلب للعضوية.

ويعتبر اتهام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لأعلى قيادات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الحد الذي يفصل النظام في بلغراد عن بقية العالم. وهناك، على أقل تقدير، شك في الشرعية الكاملة للزعماء المتهمين بواسطة المحكمة الدولية المنشأة بسلطة مجلس الأمن بموجب الفصل السابع والمكونة من قضاة دوليين بارزين انتخبتهم الجمعية العامة.

وتجب إقامة المسؤولية الفردية عن جرائم الحرب بما يمنع فكرة الذنب الجماعي للدولة بكاملها، وهي الفكرة التي لا يوجد مبرر لها. والطريقة الوحيدة لأن يسير المجتمع الدولي قدما هي تقديم الدعم الكامل لأعمال المحكمة حتى تكون قادرة على إنهاء المحاكمات بسرعة.

ونحن ندرك أنه لن يكون هناك سلام ذاتي الدعم واستقرار في المنطقة بدون التعاون الكامل وإدماج جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المنطقة كذلك. وللأسباب السابق تفسيرها، لا يمكن أن يكون هذا هو النظام الحالي في بلغراد. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون مع القوى الموجودة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي تجاهد في سبيل الديمقراطية والسلام والمصالحة، والابلاء الاقتصادي والعودة إلى طبيعة الحياة البسيطة، وأن يدعمها ويشجعها.

ونحن نتقاسم آمال رؤية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الديمقراطية الجديدة وهي تصبح قريبا جزءا من جنوب شرق أوروبا المستقر والمزدهر. وقد عانى الشعب الصربي كثيرا وطويلا خلال العقد الماضي، وله الحق في حياة طبيعية ولائقة، وخالية من اليأس والتخويف والخوف والانعزال.

ويسرني أن يحضر برانكو لوكوفات وزير خارجية الجبل الأسود جلسة اليوم. وبإنكار الحقوق المتكافئة لدولة الجبل الأسود التأسيسية، وبالضغط الدائم على الحكومة المنتخبة ديمقراطيا والتهديدات ضدها، تخسر بلغراد كذلك شرعيتها في التحدث باسم الجبل الأسود.

وفي هذا السياق، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى الوثيقة S/2000/611. والتوترات بين بلغراد وبودغوريتشا نوع من النزاع الذي يحتمل أن يؤدي استمراره إلى تهديد المحافظة على السلام والأمن الدوليين. ولذلك فإنها تستحق انتباها أدق من مجلس الأمن.

ونود أن نشير إلى بيان رئيس المجلس بشأن دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة، والمؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (S/PRST/1999/34). وفي هذا البيان أكد المجلس التزامه المستمر بالتصدي لمنع الصراعات المسلحة، واعترف بأهمية نظره مبكرا في الحالات التي قد تتدهور فتصبح صراعات مسلحة. وأعرب المجلس عن استعداده للنظر في الإجراءات الوقائية المناسبة استجابة للمسائل التي يبلغ بها من الدول أو الأمين العام والتي يبدو من المحتمل أن تهدد السلام والأمن الدوليين. ونحن نريد أن نؤكد أن حالة الجبل الأسود تتطلب انتباها وإجراء مناسبين من هذا المجلس، والأفضل أن يكون ذلك مبكرا من أن يكون متأخرا بأكثر مما ينبغي.

وثمة خاصية محددة للجهود الحالية من أجل السلام في المنطقة هي إيجاد وتشغيل ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. ويوفر ميثاق الاستقرار فرصة فريدة لمزيد من الاستقرار ولتعزيز السلام في المنطقة، وذلك أساسا من خلال إضفاء الديمقراطية والاحترام الكامل لحكم القانون، والإنعاش الاقتصادي، وإعادة الإندماج، وعودة اللاجئين، والمصالحة، ومزيد من الأمن، وهي جميعا شروط للتطبيع الكامل للعلاقات في المنطقة. وزيادة على ذلك فإن ميثاق الاستقرار يعطي معنى محددا لفكرة أن جنوب شرق أوروبا جزء من أوروبا وأن الحلول الطويلة الأجل لمستقبله تكمن بوضوح في عملية التكامل الأوروبي.

وقد استحدثت سلوفينيا بنجاح علاقات ودية مع جميع الدول في منطقة جنوب شرق أوروبا، وهي مصممة على تعزيزها في المستقبل. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي البلد الوحيد في المنطقة الذي لا توجد لنا معه علاقات دبلوماسية أو قنصلية. ويرجع هذا إلى الشروط المسبقة التي طرحتها حكومة بلغراد، بأن تعترف سلوفينيا بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بوصفها شخصية قانونية مستمرة للدولة السابقة وبهذا تقبل عدم المساواة بين الدول الخليفة ليوغوسلافيا السابقة.

وإن سلوفينيا مصممة على المساهمة في إعادة تنشيط المنطقة بجميع جهودها. وفي السنوات القليلة الماضية أثبتنا قدرتنا على المشاركة بصورة بناءة في محاولات بلدان المنطقة لكي تصبح جزءا ديمقراطيا ومزدهرا من أوروبا.

وأود فقط أن أذكر أن الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام جمع ٢٨ مليون دولار لإزالة الألغام في البوسنة والهرسك وهو اليوم أنشط برامج إزالة الألغام في البلد، موسعا أنشطته لتشمل كوسوفو. كما أننا مشتركون في أنشطة إعادة تنشيط العمليات الاقتصادية في المنطقة، ويعمل حاليا أكثر من ٢٠٠ من الاستثمارات السلوفينية في البوسنة والهرسك وحدها.

إن التنمية الاقتصادية والتعاون بين البلدان في المنطقة، القائمين على إرادتها المستقلة، وعلى أساس متكافئ مع المصلحة المتبادلة هي الوسيلة الوحيدة لتطبيع العلاقات في المنطقة كجزء من أوروبا الديمقراطية والمستقرة والموحدة. وهكذا فإن دور المجتمع الدولي ولا سيما الاتحاد الأوروبي

حاسم؛ ليس ببساطة بسبب الحاجة المستمرة لموارد المانحين من أجل برامج لإعادة تنشيط العمليات الاقتصادية، ولكن الأهم من ذلك في إيجاد توقع أن يتكامل مستقبل المنطقة وشعوبها في أوروبا حرة وديمقراطية ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل النمسا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فانزيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم بصفة النمسا قائمة بأعمال رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

واسمحوا لي في البداية أن أشكر السيد كارل بيلت على عرضه الممتاز هذا الصباح. ويمكننا تحليله للمشاكل الإقليمية من رؤية القضايا في سياق أكبر. ونحن نشاركه بالكامل في وجهة نظره القائلة بأن وجود نهج إقليمي واسع هو الذي يمكننا فقط من تحقيق إقامة سلام واستقرار دائمين في المنطقة. ولا يمكن تحقيق الهدف الغالب، هدف الاستقرار ذاتي الدوام القائم على إطار إقليمي ثابت، إلا من خلال الالتزام النشط والمشاركة النشطة من جانب السكان المحليين والساسة المحليين.

وفي هذا السياق، طوّر ولفغانغ بيتريتش فكرة ''الملكية'' التي تدعو السكان المحليين إلى الانخراط التام في إعادة بناء البوسنة والهرسك. وكغيري من المتكلمين السابقين، يسرني أن أنوّه بالتطورات الإيجابية الأخيرة في الإقليم. فلقد بيَّنت الانتخابات والحكومة الجديدة في كرواتيا أن الناس والساسة يتخذون الآن مواقف مسؤولة بشأن مستقبلهم.

ولقد شهدنا كذلك تطورات مشجعة في البوسنة والهرسك. فهناك زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين العائدين؛ كما أن الحالة الأمنية آخذة في التحسُّن؛ وخفضت الميزانية العسكرية؛ وأنشئت ناحية بركو. إلا أن العديد من هذه التطورات الإيجابية لم يحدث إلا بعد أن استخدم الممثل السامي سلطاته. ولا يزال التعاون الحقيقي بين الجماعات الإثنية البوسنية، للأسف، الاستثناء الوحيد.

إن أعضاء المجلس يدركون تماما ما هية المشروعات المختلفة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في الإقليم، وبخاصة في مجالات الإعلام الحر، وعودة اللاجئين، وحقوق الإنسان، وتدريب أفراد الشرطة. وأود التعرض بإيجاز للمشروع الأساسي للمنظمة الجاري تنفيذه في غرب البلقان: الانتخابات المحلية في كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر القادم، والانتخابات العامة في البوسنة والهرسك في تشرين الثاني/نوفمبر. وأود التركيز على هذه المسألة بالنظر إلى أهميتها للقضية التي نحن بصددها وهي كيفية إشراك السكان المحليين وإقناعهم بتحمُّل المسؤولية النشطة عن مستقبلهم السياسي. وليس ثمة أداة أفضل من الانتخابات الحرة والنزيهة. ومن الواضح أنه قد لا يختار الجميع المشاركة في هذه العملية، إلا أنه تنبغي إتاحة الفرصة للجميع لأن يفعلوا ذلك.

ولهذا السبب، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيسها، وزير الخارجية النمساوي بينيتا فيريرو - فالدنر، سيواصلان مساندة كل الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة تمكِّن من مشاركة المواطنين كافة في هذه العملية. فالديمقراطية هي حجر الزاوية في مستقبل سلمي للبلقان، إلا أنه يتعيَّن أيضا إنهاء التوتر العرقي؛ كما ينبغي تحقيق انتعاش اقتصادي قابل للاستدامة؛ وينبغي أيضا كفالة العودة الآمنة للاجئين؛ وأهم من كل ما تقدم، يجب إقرار حل إقليمي بمنظور أوروبي محدد.

وختاما، أعرب عن تقدير رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتعاون الممتاز بين الأمم المتحدة

والمنظمة، سواء في المقر أو ميدانيا. وبالنظر إلى تشابك المهام والاختلافات في ولايات البعثات وهياكلها التنظيمية، فلا غرابة في ظهور بعض الصعوبات الأولية. غير أن الإنجازات المشتركة توضح اليوم أن التعاون السليم يمكن أن يعود بالفائدة على كل من المنظمتين، وأن يخفف الأعباء والمسؤوليات عن كاهل كل منهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وإنني أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تشالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): عندما يشار إليَّ بالطريقة التي قدمتني بها، سيدي الرئيس، للتو، فإن من واجبي أن أقرر أنني الممثل الدائم لمقدونيا الحالية، وليس مقدونيا ''السابقة''.

في البداية، أعرب عن ارتياحي لرئاستكم، سيدي، الممثل الدائم لفرنسا، لهذا الاجتماع البالغ الأهمية لمجلس الأمن بشأن البلقان، وهو موضوع على قدر كبير من الأهمية لبلدي، جمهورية مقدونيا، ولإقليم جنوب شرق أوروبا. وإن موقف جمهورية مقدونيا ليتفق مع الموقف الذي عبَّر عنه ممثل البرتغال الذي كان يتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك السيد خافيير سولانا الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الأوروبي.

إن تاريخ البلقان، وجنوب شرق أوروبا، أو البلدان الواقعة في شبه جزيرة البلقان، كما يعرف الأعضاء، حافل بأمثلة الصراع المسلح. فالحرب العالمية الأولى بدأت هناك؛ والحرب العالمية الثانية استمرت لفترة أطول؛ ومنذ انتهاء الحرب الباردة دارت أربعة صراعات مسلحة، كان أحدثها في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا كثير جدا، وأرجو ألا يكون هناك المزيد.

ولقد وضعت كتب كثيرة وتحليلات عديدة بهدف الرد على عدد من الأسئلة. لماذا حدث كل ذلك؟ ومَن هم أو ما الذى يولّد المشكلات، والصعوبات والصراعات المسلحة في الإقليم؟ وكم منها كان نتيجة لمطاردات القوى المحلية ذات المصالح الإقليمية، أو القارية، أو العالمية.

الرد البسيط هو أن هؤلاء جميعا كان لهم دور، وأنهم جميعا شاركوا. أما الضحايا فكانوا من الناس العاديين في الإقليم، الذين يكافحون دوما من أجل حياة أفضل، ومن أجل السلام والتنمية، وحقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف.

لذا ينبغي منع نشوب أي صراعات أو حروب أخرى. وفي هذا المسعى، فإن للأمم المتحدة وهذا المجلس، بطبيعة الحال، مسؤولية وواجبا لا بد من الاضطلاع بهما. ولهما دور مهم لا بد من القيام به، ولكن ليس بمفردهما، بطبيعة الحال. فهناك أيضا مسؤولية بالغة الأهمية على المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلنطي، إلى جانب المبادرات والمنظمات الأخرى.

ومن الأهمية بمكان أيضا مسؤوليات وواجبات دول الإقليم كافة، وكذلك، بطبيعة الحال، أنشطة الجهات الفاعلة المحلية وسلوكها؛ والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الرابطات القائمة في المجتمع المدني. وأقول باختصار إن حشد كافة القوة من أجل السلام والتنمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يكون القاعدة، والأساس، لفصل جديد في تاريخ البلقان وجنوب شرق أوروبا.

والآلية المثلى لهذا المسعى هي اندماج جميع دول الإقليم في الهياكل اليورو - أطلسية، وفي المقام الأول في الاتحاد الأوروبي والناتو. وأود في هذا السياق الإشارة إلى

أهمية النتائج التي خلصت إليها الرئاسة والتي تم التصديق عليها في اجتماع المجلس الأوروبي المعقود في ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠،وهي النتائج التي أحال إليها السيد سولانا.

وتؤكد جمهورية مقدونيا هنا في الأمم المتحدة وفي كل مكان، على الدوام، على عدة مواقف تراها بالغة الأهمية لمستقبل التنمية في البلقان وجنوب شرق أوروبا: تنمية علاقات حسن الجوار بين الدول كافة؛ واندماج كافة الدول في الاتحاد الأوروبي والناتو؛ والحيلولة دون نشوب الصراعات وحل النزاعات سلميا؛ والاحترام التام للقانون الدولي.

ومنذ عام ١٩٩٣، وبمبادرة من جمورية مقدونيا، اتخذت الجمعية العامة قرارات بشأن الحالة في البلقان وفي جنوب شرقي أوروبا. فقد اتخذت القرارات ٧١/٥٣ و ٨٤/٤٨ بــاء و ٨٠/٥٠ بــاء و ٥٥/٥١ و ٤٨/٥٢ و ٦٢/٥٤.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على مسألة مشتركة بين جميع هذه القرارات، وينبغي أن يأخذها مجلس الأمن في الاعتبار. وهي أن قرارات الجمعية العامة هذه تقتضي من جميع دول المنطقة التقيد التام بميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي؛ وأن يكون هناك تطبيع كامل للعلاقات بين جميع دول المنطقة؛ وأن تراعي جميع الدول حُرمة الحدود الدولية؛ وأن تقوم العلاقات بين جميع الدول على أساس الاحترام المتبادل؛ وأن تدمج احتياجات هذه الدول على وجه السرعة في الاتحاد الأوروبي، وأن تُدعم منظمة حلف شمال الأطلسي دعما كاملا.

ووفقا لهذه القرارات، ستناقش الدورة العادية الخامسة والخمسون للجمعية العامة مسألة البلقان في إطار البندين المؤقتين من جدول الأعمال ٦٧ و ٦٨. والمناقشة الجارية حاليا في مجلس الأمن يمكن أن تشكل إسهاما هاما في المناقشة التي ستجرى في الخريف المقبل.

وتقوم جمهورية مقدونيا بتنمية تعاون مثمر مع جميع دول البلقان؛ فقد أنشأنا علاقات دبلوماسية معها كلها. ونسعى باستمرار إلى إثراء علاقات حسن الجوار معها جميعا وإلى الإسهام بصورة إيجابية في الحالة في منطقتنا.

وينبغي ألا يُنظر إلى البلقان، وبلدان جنوب شرقي أوروبا، باعتبارها أيضا جزءا لا يتجزأ من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأوروبا. فجوهر توجهها أوروبي حقا. وصحيح أن هذه البلدان تمر حاليا بفترة انتقال عصيبة، ولكن يجب ألا ننسى إسهامها في الحضارة الأوروبية. وإمكانيات المنطقة البشرية والمادية كبيرة لدرجة أن المرء لا يستطيع الشك في المستقبل العظيم لجميع بلدان المنطقة.

وبعد حرب كوسوفو، اتخذ المجتمع الدولي قرارين حاسمين بالنسبة لحاضر ومستقبل المنطقة. أحدهما اتخذته هذه الهيئة، أي مجلس الأمن، وهو القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أُنهيت بموجبه الحرب؛ والآخر اتخذته البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة وكندا واليابان - وهو ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، الذي يهدف إلى المساعدة في انتقال المنطقة لتكون منطقة خالية من العنف وعدم الاستقرار، ومنطقة للسلام، والاستقرار، والتنمية والديمقراطية والتعاون.

وتنفيذ هذين القرارين ذو أهمية رئيسية لمستقبل جنوب شرق أوروبا. وقد درس مجلس الأمن مؤخرا تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وللأسف، كانت تلك المناقشة مقيدة. ومع ذلك مما يسعدنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن كان مجمعا في مطالبته بالتنفيذ الكامل لذلك القرار. ويجري الآن تنفيذ ميثاق الاستقرار، ويحدونا الأمل في أن نرى نتيجة هذه العملية قريبا.

وتجري أيضا أنشطة أخرى عديدة. وأود أن أذكِّر بأهمية عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا ومبادرة وسط أوروبا وغيرها من المبادرات. ومع ذلك فإن دور الأمم المتحدة وبعثتها للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومنظمة حلف شمال الأطلسي وقوة كوسوفو التابعة لها، والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فيما يخص كوسوفو، يظل ذات أهمية قصوى.

وإن دول المنطقة تواقة للغاية لأن ترى نتائج ملموسة لتنفيذ جميع هذه المساعي. والتوقعات في مقدونيا عالية، خصوصا إذا ما أخذنا في الاعتبار إسهامنا الإيجابي أثناء الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، ومؤخرا أثناء حرب كوسوفو. والتأخير والتردد في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وميثاق الاستقرار، وقرارات الجمعية العامة والمبادرات الأخرى، ليس من شأنهما إلا أن يساعدا القوى السلبية في المنطقة، وهي القوى التي، للأسف، لا تزال نشطة.

ومنطقة جنوب شرقي أوروبا ليست مشغولة بآثار الحروب في يوغوسلافيا السابقة فحسب. فالتنمية الاقتصادية لجميع بلدان المنطقة لها أعلى أولوية. وانتقال اقتصادات السوق واندماجها في الاقتصادين الأوروبي والدولي يمثلان شاغلين يوميين لجميع الحكومات في المنطقة. وهذه عملية صعبة للغاية، وخصوصا لأنها تحدث مشاكل اجتماعية عديدة ينبغي أن تعالج بصورة صحيحة حتى يتسنى للتحول السياسي والاقتصادي المضي إلى الأمام. وإن الحروب، والأزمات وعمليات الحظر، وجزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وما إلى ذلك، قد ألحقت أضرارا كبيرة بالاقتصادات البلقانية وهي في مرحلة الانتقال. وبلدي، جمهورية مقدونيا، مثال ساطع للغاية. فوفقا لآخر تقديرات وزارة التنمية عندنا، تقدر الأضرار بأكثر من مبلغ ١,٥ مليون دولار. وتبلغ الأضرار الناتجة عن إلغاء عقود مبومة بالفعل حوالي ٦٠ مليون دولار - ناهيك عما أنفقناه بسبب قبولنا لحوالي ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ من كوسوفو بقوا في مقدونيا شهورا. وكانت أكثر صناعاتنا تضررا هي التعدين، والهندسة المدنية، والمعالجة الكيميائية وصناعات النسيج والجلود. ولا تصعب رؤية هذه الأضرار على اقتصادنا الصغير من نواح أخرى.

وإذا أراد مجلس الأمن أن يتحمل على نحو كامل مسؤوليته بموجب الميثاق، ينبغي أن يتصدى لتنفيذ المادة الخمسين من الميثاق. وانشغال مجلس الأمن حاليا، بصفة رئيسية بالأحكام الواردة في قراراته، ينبغي ان يعالج. إذ لا ينبغي أن يكافح مجلس الأمن لتنفيذ قراراته فحسب، ولكن أيضا لتنفيذ قرارات الأجهزة الرئيسية الأخرى لمنظمتنا، وتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة، وتنفيذ القانون الدولي. وبالطبع ينبغي له في هذا المسعى أن يتعاون تعاونا وثيقا مع الأجهزة الرئيسية الأخرى لمنظمتنا ومع المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وهكذا فإننا مطلعون على ما يجري في جميع أرجاء منطقتنا. ونعلم جيدا أيضا ما تريده شعوب المنطقة. وليست هناك حاجة إلى إجراء دراسات جديدة أو إصدار إعلانات جديدة. إن ما نحتاجه - وما هو متوقع - كما ذكرت، هي نتائج الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي والدول الأعضاء. إننا نحتاج إلى الدعم الكامل لعملية إدماج منطقتنا في الهياكل الأوروبية - الأطلسية.

ويجب ألا نشعر بالإحباط أو نصبح أسرى سلوك قوات التدمير في المنطقة. صحيح أن لقوات التدمير تلك صوتا مدويا جدا، ولكن قوتها ضعيفة ولن يكون لها تأثير في الفترة القادمة. لن يحدث مزيد من الصراعات المسلحة في منطقتنا. وأنا متأكد من ذلك.

ينبغي أن يرسل مجلس الأمن رسالة واضحة من هذه الجلسة مفادها أن وقت جميع قوى التدمير قد انتهى؛ لقد بدأت البلقان وجنوب شرقي أوروبا فترة من التعاون والتكامل؛ وهذه العملية لا يمكن عكسها. لا بد أن تنجح بعثات الأمم المتحدة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك وكرواتيا. ولا بد أن تمضي عملية إدماج دول البلقان في الهياكل الأوروبية الأطلسية بالتدريج وبعزم ودون تردد ولا بد أن تحرز هذه العملية أيضا النجاح.

قبل أن أختتم كلمتي، أعرب عن تقديري العميق للمساعي التي يبذلها السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام للبلقان، وأعرب عن التقدير بخاصة لجهوده التي لا تعرف الكلل للتأثير في حصول تطورات إيجابية - بل والعمل بقوة من أجل حدوثها في المنطقة، وبطبيعة الحال، لإحاطته الإعلامية المستنيرة والمفيدة للغاية التي قدمها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل بيلاروس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيتشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في البداية، أعرب عن الشكر لكم السيد الرئيس، لعقد هذه الجلسة وإعطائنا الفرصة لندلي ببيان بشأن الحالة في البلقان.

منذ زهاء ١٠ سنوات ظلت البلقان محط تركيز اهتمام المجتمع العالمي ذي الأولوية. وأثناء ذلك الوقت بذل مجلس الأمن جهودا للتوصل إلى تسوية وتحقيق الاستقرار في ذلك الجزء من العالم. وتعتقد حكومتي أن مناقشة اليوم، التي تتابعها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدقة وعناية، ينبغي أن تركز على حل المنازعات والتناقضات. ونعتقد أن مجلس الأمن يستطيع بل ويتعين عليه أن يكون على دراية بكامل نطاق مسؤوليته وأن يقرر الاستراتيجية الصحيحة لأعمال الأمم المتحدة في المنطقة في السنوات القادمة.

منذ أكثر من سنة، انضمت بيلاروس إلى بلدان أخرى للترحيب بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنهى المواجهة العسكرية في كوسوفو. واليوم، نعلن رسميا أنه لا بد أن تظل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الضامنين للحوار السياسي بين جميع الدول في المنطقة. ويتعين النظر إلى أية إجراءات تحبط مجلس الأمن على أنها غير مقبولة وتناقض قواعد القانون الدولي.

وتعتقد بيلاروس أن العنصر الأساسي للتسوية في البلقان لا بد أن يظل مبدأ السلامة الإقليمية لدول البلقان، بما في ذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتوجد جميع الصكوك القانونية الضرورية لذلك. وتتوفر تلك الصكوك لأعضاء مجلس الأمن وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهي في المقام الأول ميثاق الأمم المتحدة واتفاق دايتون/باريس للسلام وقرارات مجلس الأمن.

لا نستطيع أن نخفق اليوم في التسليم بأن جهود الأمم المتحدة حالت دون وقوع الأسوأ: تصعيد الصراع المسلح في البلقان. بيد أننا لا نستطيع بعد أن نقول إن الأزمة قد مرت. فلا تزال توجد مشاكل كثيرة تهدد بصورة مستمرة الاستقرار الهش في المنطقة. ونعتقد أن أهم تلك المشاكل وأكبرها هي حقيقة أنه لا توجد بعد ضمانات متساوية تكفل الأمن للشعوب وللجماعات الإثنية في عدد من المناطق في البلقان. ونعتقد أن أمن شخص الإنسان لا بد أن يطبق بالتساوي على الجميع. غير أننا، على غرار ما كان عليه الحال في الماضي، ما زلنا نشهد حتى الآن حوادث كثيرة من القسوة والعنف المرتكب ضد أعضاء الأقليات الإثنية والدينية.

ثمة عامل هام آخر لا بد أن يظل على جدول أعمال مجلس الأمن والمجتمع العالمي وهو إنشاء أُطر قانونية للمحادثات بين جميع الأطراف المتورطة في الصراع. ومن الواضح، أنه لن يكون بالمستطاع إجراء حوار مثمر والتوصل إلى تسوية إلا من خلال احترام هذا الشرط.

ولا تزال توجد قضايا صعبة كثيرة دون حل في كوسوفو والبلقان.

وبصدد تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن بشأن البلقان، نشأت بالضرورة قضايا جديدة كثيرة هي في الحقيقة قضايا لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة بأسره. وأهمها في هذا الصدد قضية إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وآلية تمكنها من العمل في المقاطعة.

وترحب بيلاروس بالإفادات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها قادة البعثة وتقارير الأمين العام. ولكننا نعتقد أن خبرة هيئة لها هذه السلطات الواسعة النطاق ينبغي أن تخضع لتبادل للآراء فيما بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، ويحتمل أن تشتمل على دائرة أوسع نطاقا من الأكاديميين والمحللين السياسيين. ونعتقد أن الفكرة التي طرحها الأمين العام لإجراء مناقشة واسعة النطاق بين منظمات بشأن مستقبل كوسوفو والتي لم تجر حتى الآن توجهنا بحق نحو النظر في مشاكل كوسوفو والبلقان برمتها بنظرة تتسم بالشفافية الكاملة.

الاستنتاج الذي يفيد بأن الأزمة في البلقان بدأت في كوسوفو، وأنها سوف تنتهي في ذلك الجزء من البلقان، يبدو أنه استنتاج صحيح اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولا يوجد لدى مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة مهمة أكثر أهمية من ذلك للقيام بها لحل هذه المجموعة المتشابكة من المتناقضات. وبيلاروس على استعداد للمشاركة بنشاط في ذلك العمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، لعقد جلسة اليوم المفتوحة لاستعراض الحالة في البلقان.

ما زالت البلقان تحتل مكانة بارزة على جدول أعمال المجتمع الدولي بصفتها واحدة من أكثر القضايا إلحاحا. وهذا هو الحال بخاصة لأن كثيرا من الذكريات لا تزال حية بشأن الأحداث التي جرت في السنوات الأخيرة حينما شهدنا أسوأ الحالات الوحشية لإبادة الجنس والتطهير العرقي في قلب أوروبا منذ أكثر من نصف قرن. الحروب انتهت الآن، ولكن الوقت قد حان للعمل من أجل توطيد السلام من خلال عمليتي المصالحة والتعمير وتقليل احتمالات عودة العنف مرة أخرى إلى أدنى حد ممكن.

وفي سياق الصراع في البوسنة والهرسك كان توقيع اتفاق دايتون للسلام نجاحا باهرا حيث اتخذت الأطراف قرارا تاريخيا في دايتون باحتضان السلام ورفض مسار الحرب والتدمير والتخريب. وكان طريق الرحلة شاقا بالنظر إلى عمق التصدع والانقسام اللذين لحقا بنسيج ذلك المجتمع ذاته من جراء الحرب التي تزهق فيها أرواح الأشقاء. ويستحق أهل البوسنة والهرسك كل ثناء على شجاعتهم وإصرارهم على قبول السلام والمصالحة هدفا جماعيا لهم.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية كان التقدم على درب السلام كبيرا وإن بقي السلام هشا للآن. وظل المجتمع الدولي يؤدي دورا محوريا في دعم أهل البوسنة والهرسك في تعمير بلدهم. ومن الحقائق المسلم بها أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم ما لم يغذه الناس بوعي وحرص.

وبما أهنم هم المستفيدون الأساسيون من السلام، فعليهم أن يوطدوه ويعززوه.

ودأبت باكستان على التشديد على أن التنفيذ الأمين لاتفاقات دايتون أمر أساسي لإحلال السلام الدائم في البوسنة والهرسك في ظل دولة موحدة ومستقلة وذات سيادة. وبينما أوفت حكومة البوسنة والهرسك بالتزاماهتا إلى حد بعيد تخلفت عن ذلك جمهورية صربسكا في مجالات حيوية. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء عدم إحراز تقدم بالنسبة لإعادة اللاجئين والمشردين والتعاون مع المحكمة الدولية لجرائم الحرب، وحرية التنقل عبر الحدود بين الكيانات، وإنشاء المؤسسات الحكومية المشتركة وإجراء الإصلاحات في القضاء والشرطة، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ولا بد من أن تعترف الفئات الثلاث في البوسنة والهرسك بفائدة التعاون المتبادل في عملية بناء الدولة.

ومن سوء الطالع أن مجرمي الحرب لا يزالون مطلقي السراح رغم الشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي، ومعظمهم في أراضي جمهورية صربسكا وصربيا. وعلى الأطراف أن تنفذ الالتزامات المؤكدة التي قطعتها في دايتون بأن تتبع وتلاحق مجرمي الحرب. وترى باكستان أن الذين شاركوا في عمليات القتل الجماعي يجب ألا يفلتوا من العقاب في أي مكان من العالم، سواء في سربرينتشا أو في رواندا أو في كوسوفو أو في كشمير.

وبينما تحقق شيء من التقدم في تفعيل وتشغيل المؤسسات الحكومية المشتركة يبقى الكثير الذي يتعين عمله في هذا الصدد. فالتقدم بطيء نسبيا في إنعاش اقتصاد البوسنة وهياكلها الاجتماعية. ومن شأن اتباع نهج شامل للإصلاح الاقتصادي أن ييسر التنمية المتجانسة للاقتصاد والتجارة بين الكيانات وعبر الحدود فيما بينها. ويجب على البلدان والوكالات المانحة أن تواصل من جانبها تقديم الدعم المالي والتقني اللازم.

وقدمت باكستان الدعم المعنوي والسياسي والمالي والمادي بلا تردد إلى شعب البوسنة والهرسك دفاعا عن القانون الدولي والأخلاق ودليلا على تضامننا معهم. وكان دعمنا ولا يزال علامة على إيماننا بضرورة ألا تسقط أمة ضحية بسبب ضعفها وهشاشتها، وألا يعامل شعب بوحشية بسبب أصله العرقي أو الديني، وألا تحرم أمة أو شعب من الحق الأساسي في تقرير المصير والحق في شن كفاح مشروع من أجل الحرية.

أعود الآن إلى التطورات المتعلقة بكوسوفو. إن المأساة الإنسانية الشاملة التي تكشفت في كوسوفو على مدى عام كانت مصدر أسى وقلق عميقين لشعب باكستان، تماما كما كانت بالنسبة لجميع أنحاء العالم. وكانت صدمة بوجه خاص أن نشهد عقب البوسنة والهرسك مباشرة حملة أخرى من القتل الجماعي والتطهير العرقي في البلقان على يد النظام نفسه. فقد واصلت سلطات بلغراد سياسات منهجية ومتعمدة اتسمت بالكراهية والتعصب واستهدفت اهلاك واقتلاع جذور مجتمع بأكمله بسبب أصله العرقي ومعتقداته. ومن دواعي الارتياح أن المجتمع الدولي استجاب لهذا التحدي الخطير ومنع ارتكاب الأعمال الوحشية ضد مجتمع بأسره.

وفي أعقاب الصراع يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولية التحدي الجاد وببرنامج لتعزيز عملية التئام الجراح في كوسوفو، وهي مهمة شاقة في واقع الأمر. وأنجزت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو شيئا كثيرا. وأدت دورا محوريا في استعادة السلام وتشجيع عملية للمصالحة والتعمير. والحاجة مستمرة إلى تقديم الدعم للجهود الرامية إلى إقامة علاقات منسجمة بين الأعراق، وإلى إحداث التعمير الاقتصادي وبناء

المؤسسات التعددية للمجتمع. ونأمل أن تنجز هذه المهام التي تحتاج إلى المثابرة والإخلاص.

وتابعت باكستان عن كثب التطورات الحادثة في كوسوفو خلال الأزمة الإنسانية، وأسهمت في عملية السلام عن طريق الصلات الثنائية وفي المحافل الدولية. وما أن أنشئت بعثة الأمم المتحدة حتى أسهمنا فيها بالرجال في كل قطاعات عملياتها.

وأود في الختام أن أعيد التأكيد على التزام باكستان ودعمها للجهود الرامية إلى إحلال السلام والمصالحة وإلى رخاء شعوب البوسنة والهرسك وكوسوفو، بل وسائر منطقة البلقان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أتوجه إليكم بالشكر على عملكم الرائع في رئاسة مجلس الأمن، وعلى إعطائكم الفرصة لي اليوم للكلام في قضية بالغة الأهمية هي: السلام والأمن والتنمية في البلقان.

ونود أن نرحب ترحيبا حارا بالمبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان، السيد كارل بيلت، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي، السيد خافيير سولانا. فقد قدما بيانين هامين مفعمين بالأفكار عن الحالة الراهنة وعن مستقبل البلقان. وأود، فضلا عن هذا، أن أعرب عن امتنان حكومتي للسيد سولانا لإسهامه الكبير خلال الصراع في كوسوفو.

بادئ ذي بدء أود بقوة أن أؤيد وأشكر الولايات المتحدة الأمريكية وممثلها السفير هولبروك، على موقفهما القائم على المبادئ وبُعد النظر. ونحن نعتقد أن بيان الولايات المتحدة أسهم تجاه المحافظة على أهمية مجلس الأمن بعدم تحويله إلى محفل لخطب بلاغية لا نهاية لها يمكن لمرتكبي الحروب والمذابح من خلاله أن يلقوا علينا محاضرات عن الأخلاق.

والقضايا التي أثارها هذا الصباح كارل بيلت جزء من تحليل متعمق يشرح حالة الصراع في دول البلقان، وهي حالة ترجع أولا وقبل كل شيء إلى سياسة بلقانية تقليدية تعتمد على مفهوم عفى عليه الزمن، بعقلية وفلسفة متأثرتين بالسيطرة البيزنطية والعثمانية المطولة، ويشجعهما الإجراء غير المحدد وغير الحاسم من جانب المجتمع الدولي في أوائل التسعينات للعثور على حل طويل المدى لصالح السلام والأمن الدوليين. ويمكن القول إن اتخاذ المجتمع الدولي وأوروبا في بعض الأحيان مواقف متضاربة وعدم التزامهما وعجزهما إنما يرجع إلى تأثرهما بالتراث الأوروبي القائم على توازن القوى والأفضليات القديمة التي كثيرا ما تؤدي إلى أنصاف الحلول لمشاكل البلقان.

وكان اتفاق دايتون للسلام، وبعده تدخل المجتمع الدولي، وحلف شمال الأطلسي، والولايات المتحدة، وبلدان أوروبا الغربية، هو الذي منع انتشار الصراع في جميع أنحاء دول البلقان وأدى إلى التحرير والنصر والأمل في حل دائم.

وإن مواصلة التزام المجتمع الدولي في دول البلقان – لا لأسباب أمنية فقط وإنما أيضا من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، على النحو المحدد في ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا – هو مفتاح النجاح والتقدم المستقبلي لمنطقة البلقان. ونحن ممتنون للمساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى دول البلقان ولدوره القيادي في ميثاق الاستقرار. وسوف يهيئ ميثاق الاستقرار الظروف التي تحتاجها شعوب منطقة البلقان للتغلب على الكراهية، ولتصبح شركاء في بناء مستقبلها المشترك، الأمر الذي سيساعدها على فهم أن مصلحتها تكمن في الوحدة وليس في التفرقة.

وسوف يعتمد النجاح في إنجاز أهداف ميثاق الاستقرار على عوامل كثيرة: تدفق الاستثمارات والمشاريع الإنمائية، والتزام دول البلقان وتعاونها في المشاريع المشتركة وكلما كبرت مساعدة المجتمع الدولي ازدادت سرعة ظهور التغييرات الإيجابية. وكلما زادت سرعة مساعدات المجتمع الدولي، قلت المشاكل التي ستكون موجودة في دول البلقان.

ومن سوء الطالع اليوم، أن ثمة عقبة أمام إنجاز أهداف ميثاق الاستقرار تتمثل في الحكم الإجرامي لميلوسوفيتش الذي لا يعد فقط صانعا للتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، وإنما أيضا مانعا لاتساق التنمية في المنطقة. ومن رأي ألبانيا أن العزل الحالي والجزاءات المفروضة ضد نظام بلغراد ينبغي استمرارها وتشديدها بكل الوسائل والطرق، وهي عملية سوف تجلب بالتأكيد الحل المرغوب فيه.

وألبانيا، بوصفها بلدا بلقانيا، ترى مستقبلها ضمن مجتمع البلقان المتكامل، مع هدف الاندماج في هياكل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وهي عندما تعمل من أجل المستقبل، تكون بعيدة عن التمسك بالمواقف التي تولد زعزعة الاستقرار أو تخلق الصراعات. إنها تعمل للوفاء بفكرة عظيمة. وسوف تساهم وتلزم نفسها بالتنفيذ الناجح لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو نحو خلق مجتمع متعدد الأعراق والمؤسسات الديمقراطية اللازمة لحكم البلد.

إننا نؤمن بأن الانتخابات البلدية المقبلة في كوسوفو تمثل خطوة إضافية نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة. ومن المؤكد أن هذه الانتخابات سوف تزيد مسؤولية المجتمع الألباني الكوسوفي تجاه الأهداف التي وضعها المجتمع الدولي. ونعتقد أن أفضل حل للمنطقة هو أن تندمج كوسوفو، بوصفها كيانا مستقلا، مباشرة في الاتحاد الأوروبي، وهكذا يتم القضاء على مصدر الصراع وتجاوز المواقف القومية للأطراف المعنية. وهذا هو أعدل وأفضل الحلول التي تفرضها حقائق اليوم، وسوف يضمن في الوقت ذاته احتراما أفضل للمساهمة الكبيرة التي يقدمها المجتمع الدولي في اتجاه السلام والأمن والعدالة في منطقة البلقان. ومن شأن أي حل آخر أن يكون مصطنعا ومؤقتا.

في الختام اسمحوا لي أن أقول إن المجتمع الدولي سوف يجد في ألبانيا شريكا نشطا في إنجاز السلام والأمن في منطقة البلقان. ونعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن ينظر إلى ألبانيا بوصفها لاعبا هاما وضروريا في عملية تكامل منطقة البلقان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل البوسنة والهرسك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): من الأمور الإيجابية للغاية أن نراكم، سيدي الرئيس، تديرون دفة القيادة – أنتم صاحب الوجه الموثوق به والعبارات الموثوق بها من قائد من جزئنا من العالم.

كما أود ان أرحب بكلمات السيد سولانا والسيد بيلت وأعتقد انهما قدما مساهمة جيدة جدا.

قبل ما يزيد على خمس سنوات تكلمت أمام هذا المجلس عن محنة البوسنة والهرسك وعن ثقتنا، رغم كل شيء، في مستقبل التعايش والتسامح والتعددية. وربما يكون بعضكم انتابه الشك في اخلاصي؛ وربما يكون البعض قد تشكك في سلامة عقلي. ومن سوء الطالع أن التعميمات عن الكراهيات العرقية والعداءات الدينية القديمة لا تزال تشل مناقشاتنا المتعلقة بمنطقتنا في هذا المجلس. ونحن نرفض مرة أخرى فكرة أن العرقية والديانة هما سبب الحرب وعدم الاستقرار في منطقتنا. وبالأحرى فإن العرقية والديانة

تستخدمان أسلحة للحرب من جانب قوى الظلام السياسي التي لا تزال لسوء الحظ موجودة.

وهذا هو السبب في أننا أيدنا التصويت برفض اشتراك النظام الحالي في بلغراد في هذه المناقشة، ونؤيد كذلك تعليقات السفير هولبروك، والسفير غرينستوك وغيرهما بشأن وضع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في الأمم المتحدة.

لكنني أنتقل الآن إلى مسألة على نفس القدر من الأهمية. فمن رأينا أنه يمكن القيام بالكثير بين إعطاء الناس ذوي النية الحسنة الفرصة للعمل سويا. وحيثما تكون المؤسسات غير كافية بصورة محزنة - وهذا بالتأكيد هو الحال في البوسنة والهرسك - يمكن لحسن النية أن يتغلب على أوجه النقص الهيكلية هذه. وقد يكون السيد ميلوس بريكا قد اعتبر في إحدى المرات عدوا لي. وكانت الريبة والعداوة ناضجتين. أما اليوم فنحن أبناء بلد واحد نسعى إلى نجاح نفس المحاولات التقدمية في خدمة بلدنا الواحد. وهو نائب لي الآن؛ وهو يجلس خلفي. ولدي ثقة كاملة بالتزامه وكذلك بأقواله.

وهكذا أود أن أعطي لميلوس بريكا الفرصة للمواصلة والإدلاء ببيان باسم وفدنا. ومن المهم أن يسمع المجلس الآن كلماته أيضا - كلماتنا؛ ويشعر بالتزامه والتزامنا؛ ويفهم حسن النية والرؤية المشتركتين لمستقبلنا الواحد.

وبإذنكم سيدي أود ان أترك المنصة للسيد بريكا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نظرا لأنني لم استمع إلى أي اعتراض من أعضاء المجلس، فإنني أسرع بإعطاء الكلمة إلى السيد بريكا. إن هذا في الواقع أجمل رمز للمصالحة الوطنية التي ظهرت في البوسنة والهرسك.

السيد بريكا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن الامتنان لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس باسم وفد البوسنة والهرسك، وأيضا للاهتمام والقلق البالغين اللذين تبدونهما إزاء الحالة في منطقتنا. ونود أيضا تأكيد ثقتنا وسرورنا بمبادراتكم ورئاستكم.

وقبل أن أشرح موقفنا وشواغلنا فيما يتعلق بالحالة في البلقان، أود التأكيد مرة أخرى على الفوائد الجمة التي نتمتع بها منذ التوقيع على اتفاق دايتون للسلام، بفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي قاطبة. ونتيجة لهذه الالتزامات، أصبحنا الآن بعيدين عن النقطة التي كنا نقف عندها قبل أربع سنوات فحسب. ونحن ندرك تماما، بطبيعة الحال، أن هناك الكثير الذي يتعين عمله وصولا إلى النقطة التي يمكن عندها إعلان البوسنة والهرسك دولة قائمة بنفسها، غير معتمدة على المساعدات الأجنبية.

ومع ذلك، فنحن على يقين من أن الأمور تتحرك في الاتجاه السليم. وأود، بصفة خاصة، التأكيد على مدى أهمية المساعدة التي تقدم فيما يتعلق بإصلاح نظامنا الاقتصادي والقضائي، والتي تشتد حاجتنا إليها لتبديل وإحلال الهياكل البالية السابقة العتيقة وغير المنتجة.

وختاما، فإننا على اقتناع راسخ بأن اتفاق دايتون للسلام ليس له بديل، وأنه يجب تنفيذه الكامل.

وليس ثمة ضرورة لذكر مدى اهتمامنا بالحالة في المنطقة التي ننتمي إليها، وكيف كان للحالة وعدم الاستقرار تأثير سلبي ضخم على بلدنا. إننا نراقب بعناية شديدة الحالة في صربيا، وأزمة كوسوفو التي لا تزال بعيدة عن الحل، والقلاقل في الجبل الأسود. ونود في هذا الصدد أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء النظام غير الديمقراطي لبلغراد، بقيادة السيد ميلوسيفيتش. ونحن نرى التغييرات حتمية، ونأمل أن

تتم في أقرب وقت ممكن لصالح الاستقرار في الإقليم وأيضا لمصلحة شعب صربيا، الذي يستحق أن يتبوأ مكانا في أوروبا الحديثة، وفي العالم الحديث.

في الوقت نفسه، نؤيد بشدة التغييرات الديمقراطية في الجبل الأسود. وننشد التعاون مع الشخصيات الصربية السوية البارزة. وأن نعمل معا على مضاعفة الجهود حتى تصبح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ديمقراطية، لما فيه المصلحة الحيوية لنا ولهم.

إن الحالة في كوسوفو لا تزال بعيدة عن الحل. ونحن نحترم ونؤيد تماما القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بكل ما يعنيه ونتوقع تنفيذه بالكامل. ونتوقع أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، بمساعدة المجتمع الدولي قاطبة، من توفير الأمن للجماعات الإثنية كافة وبدء عملية المصالحة.

ختاما، نود التشديد على عدد من النقاط. فبعد كل الذي مررنا به في القرن العشرين، نرى أن أي محاولة لتغيير الحدود في البلقان سوف تؤدي إلى حرب جديدة. ويجب أن يحترم الجميع الحدود المعترف بها دوليا، احتراما كاملا.

ومع ذلك، ففي أيدينا وأيديكم أيضا، المجتمع الدولي، وبخاصة الأسرة الأوروبية الحلول لاستقرار طويل الأجل في إقليمنا. وعلى الرغم من أن العديد من القضايا في إقليمنا قد جرى تدويله، فإن الحلول طويلة الأجل تعتمد على قدرة شعبنا على الالتزام بالإصلاحات الديمقراطية والسوق الحرة، وتعتمد في الوقت نفسه على استعداد الاتحاد الأوروبي للاعتراف بنا بصفتنا شركاء على قدم المساواة.

ولذا، نرى أن الحل طويل الأجل، والمحدد، والمرضي للإقليم كله إنما يكمن في الاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي. وهذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى المصالحة الكاملة والنهائية، وحتى يتحقق الازدهار لكل المنطقة.

ولسابقة أوروبا الغربية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد قرون من الحروب ذات النعرات القومية، أهميتها بالنسبة للشعوب في إقليمنا أيضا. ونحن نتوجه بالنداء إلى الدول الأوروبية، أعضاء الاتحاد الأوروبي، بمساعدة كل المنطقة على الوصول إلى المستويات الأوروبية، ولإعداد أنفسنا لأن نصبح جزءا من أوروبا المتحدة، ولتشجيع دول البلقان كافة على التحرك في هذا الاتجاه.

ولقد سعدنا بحق عندما سمعنا منكم، سيدي الرئيس، ما يتعلق بمبادرة لعقد قمة تضم زعماء الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان، ونحن نقدر ذلك تقديرا بالغا. ونحن نرى ذلك إعدادا لنا للانضمام إلى أوروبا. في الوقت نفسه، أتوجه بالشكر إلى السيد خافيير سولانا. ولا أريد أن تفوتني هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السيد كارل بيلت، صديقنا القديم. فلدينا ذكريات عظيمة عندما كان ممثلا ساميا للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل العراق. وإنني أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على تنظيم جلسة النقاش المفتوحة هذه. ولقد كنا نأمل أن تكون هذه الجلسة مفتوحة بالفعل لكل الراغبين في المشاركة فيها. إلا أننا للأسف فوجئنا بممارسة يصعب تفسيرها، وهي حرمان ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السفير يوفانوفيتش من المشاركة فيها. وهذه الممارسة لن تسمح لجلسة النقاش هذه بأن تحقق هدفها، لأن وجهة نظر أساسية تم تغييبها عن النقاش.

إن إثارة موضوع خلافة يوغوسلافيا كمبرر لحرمان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من المشاركة في هذه الجلسة

أمر غير منطقي ولا يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة. فالمادتان ٣١ و ٣٢ من الميثاق تسمحان للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغير الدول الأعضاء بالمشاركة في مناقشة أية مسألة تعرض على المجلس وتتأثر مصالحها بها بوجه خاص.

ومن جانب آخر، فإن حرمان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من التحدث في هذه الجلسة جاء في وقت تكاثرت فيه جلسات الاستماع وجلسات النقاش المفتوحة التي يعقدها المجلس. وسمح لكل راغب بالمشاركة فيها، ابتداء من ممثلي المتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى السيناتور جيسي هيلمز الذي قدم لأعضاء المجلس محاضرة طويلة في احتقار ميثاق الأمم المتحدة. فلماذا تكون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية استثناء، وهي دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة ومعنية مباشرة بهذا الموضوع.

إن الوضع الحالي في البلقان يتميز بوجود موازنات هشة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وإن الأحداث في السنوات الأخيرة أثبتت أن التدخل الخارجي ذو الأغراض المشبوهة، وتجاوز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالذات مبدأ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، كل هذا أدى إلى مزيد من التعقيد في أوضاع البلقان.

لقد شكل عدوان الناتو بقيادة الولايات المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ ضربة قاصمة لجهود المجتمع الدولي لحل الأزمة، كما شكل ضربة قاصمة لميثاق الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي، ولسلطة وهيبة مجلس الأمن.

ولقد كان الأمين العام للأمم المتحدة محقا عندما أكد أن استخدام القوة بغير إذن من مجلس الأمن إنما يهدد في الأساس جوهر نظام الأمن الدولي القائم على ميثاق الأمم المتحدة. وبعد العدوان العسكري على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية استمرت أشكال العدوان الأخرى متمثلة في محاولات العزل والاستبعاد والعقوبات والتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتهديد وحدة أراضيها.

واليوم، وفي هذه القاعة، شاهدنا ممثل الولايات المتحدة الأمريكية يدعو إلى أن يلتقي أعضاء المجلس مع ممثل لإقليم من أقاليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذه دعوة مفضوحة لتقسيم دولة مستقلة، وتدخل فظ في شؤونها الداخلية. وهي تمثل سابقة أخرى خطيرة في عمل مجلس الأمن. وإن هذه السياسة مدمرة، وهدفها الحقيقي ليس خلق السلام والاستقرار في البلقان، بل تحقيق المصالح السياسية التوسعية لبعض الأطراف الدولية المتنفذة، على حساب سلام واستقرار البلقان ووحدة أراضي دوله.

إن السلام في البلقان يمر من خلال احترام ميثاق الأمم المتحدة والحوار المباشر والجدي بين جميع الأطراف في الإقليم، والنظر بشمولية إلى عناصر الأزمة بقصد حلها، وبقيام المجتمع الدولي بتقديم مساعدة نزيهة ومخلصة للوصول إلى السلم والاستقرار في البلقان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل كرواتيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الدائم لفرنسا، سعادة السفير جان - ديفيد لفيت، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن منطقة ظلت محط اهتمام بالغ خلال السنين العشر الماضية.

ونرحب أيضا بحضور السيد بيلت والسيد سولانا، ونعرب عن تقديرنا لإسهاماتهما القيمة.

إن الأزمة المتطاولة في جنوب شرقي أوروبا قد شكلت تحديا للمجتمع الدولي في العديد من الجوانب. فهي شكلت ضغطا على موارده الأمنية الجماعية واستنزفت موارده البشرية والاقتصادية. وامتحنت أيضا عزيمته السياسية ووعيه الأخلاقي والقانوني كذلك. وعلى الرغم من الاستثمار الكبير للطاقة والموارد وبعض الإنجازات الملحوظة، فإن الكثير من العمل لا يزال منتظرا. فعودة اللاجئين والأشخاص المشردين في جميع أرجاء المنطقة، وإزالة الألغام، وإعادة البناء، وإعادة التعمير الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، واندمال الجروح والمصالحة، ستظل أهدافا قائمة خلال عدة سنوات مقبلة. وأهم ما في الأمر أنه يتعين على بلدان المنطقة أن تتحمل مسؤوليتها عن مصيرها وأن تجد سبلها الخاصة نحو السلام الدائم، وحكم القانون، وحماية حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية.

وهناك بعض الأسباب للتفاؤل في هذا الصدد. فأهل المنطقة قد شحذوا عزيمتهم على الإفلات من دوامة عدم الاستقرار، وعلى مواجهة تحديات التطبيق الكامل للديمقراطية. وفي هذا الصدد، نرحب بالاعتراف بجهود كرواتيا ونعرب عن تقديرنا لعبارات التشجيع، التي وجهت إلينا اليوم. والواقع أن كرواتيا استطاعت أن تخرج نفسها من دائرة الأزمة وانضمت إلى دائرة البلدان المجاورة الحسنة النوايا والمستعدة لمساعدة من لا يزالون في حاجة إلى المساعدة.

وحالة كرواتيا أفضل مثال على إمكانية حدوث التغيير الإيجابي في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإنها تبرهن على أن هذا التغيير يلقى الترحيب والمكافأة من المجتمع الدولي. وبالنظر إلى الأولوية الرئيسية لدى حكومة كرواتيا – أي التعويض عن الزمن الضائع – فإن ما أظهره الاتحاد الأوروبي من استعداد للإسراع بعملية إدماج الأعضاء الجدد المؤهلين، على أساس إنجازاتهم الفردية، يظل ذا أهمية غير عادية. فهو إشارة واضحة للبلدان الأخرى في المنطقة، إلى أن باب أوروبا يظل مفتوحا، إذا ما استوفيت الشروط.

وفي ذلك السياق، نرحب بمبادرة الرئيس شيراك الرامية إلى إيلاء اهتمام خاص خلال فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي للسبل الكفيلة بالإسراع بإدماج المنطقة في الاتجاه الأوروبي السائد، ونتعهد بالدعم الكامل من كرواتيا. ونرى أن المبادرة الفرنسية بعقد مؤتمر قمة لذلك الغرض ينبغي أن تحظى بالتأييد والمشاركة من طائفة واسعة من بلدان المنطقة.

وخلال فترة وجيزة بعد الانتخابات التي أجريت في وقت سابق من هذه السنة، أحرزت كرواتيا تقدما كبيرا في الانضمام إلى المؤسسات والآليات السياسية والاقتصادية والأمنية وتطوير علاقات حسن الجوار. وتتبع الحكومة الكرواتية أيضا سياسة إقليمية نشطة تهدف إلى إقامة سلام دائم. وهي تشمل المشاركة في ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا ومواصلة تنفيذ برنامج عودة اللاجئين.

وبشكل أكثر تحديدا، تتجه جهودنا إلى التعزيز والتعاون في جميع الميادين، ولا سيما نشر الاستقرار السياسي والإنعاش الاقتصادي في جنوب شرقي أوروبا. وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون التزاما تاما بتنفيذ اتفاقات دايتون، وندعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في البوسنة والهرسك. وبينما تحسنت الحالة في كرواتيا، والحالة في البوسنة والهرسك آخذة في التحسن، فإن الحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تثير قلقا بالغا. فبعد أن أضرت الأزمة بالبلدان التي ظهرت بعد انحلال يوغوسلافيا السابقة، عادت الأزمة الآن إلى منشئها: جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فنفس الأيديولوجية ونفس النظام الذي تسبب في الكثير من المعاناة خلال العدوان الذي شنه على كرواتيا والبوسنة والهرسك، يمثلان الآن عقبة أمام الحوار الديمقراطي

بشأن كيفية حل التوترات العرقية في كوسوفو وحماية المساواة والمصالح المشروعة للمواطنين في الجبل الأسود. ومن مصلحة كرواتيا أن ترى اتفاق التطبيع مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ينفذ تنفيذا كاملا. ولكن هذا لا يبدو واقعيا قبل حدوث تطورات ديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذه الأثناء سنواصل تطبيع العلاقات مع الجبل الأسود، وخاصة فيما يتعلق بحرية تحرك المدنيين في منطقة بريفلاكا، التي لا يزال نظام ميلوسفيتش يكن تجاهها نوايا توسعية.

وتعاوننا مع الدول الخليفة الأخرى ليوغوسلافيا السابقة كان جيدا، وهو ينمو باستمرار في المجالين الثنائي والمتعدد الأطراف. وإن البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا، التي تجمع بينها مصلحة مشتركة في تطوير علاقات حسن الجوار - وبالتالي، الاستقرار والازدهار في المنطقة - قد استثمرت، ضمن أمور أخرى، جهودا مشتركة دائمة لتحل مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المسائل المتعلقة بخلافة تلك البلدان للدولة التي تمثل سلفها المشترك. وحل قضية الخلافة على أساس المساواة بين الدول الخليفة الخمس، وهو أساس ترفضه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعناد، شرط أساسي لإحلال السلام الدائم والاستقرار في المنطقة.

يؤكد قرار مجلس الأمن ٧٧٧ (١٩٩٢) وقرار الجمعية العامة ١/٤٧ مبدأ المساواة فيما بين جميع الدول الخليفة؛ بيد أن هذين القرارين لم ينفذّا على النحو الأوفى أبدا. ويدعو بعض البيانات التي استمعنا إليها اليوم إلى التشجيع فيما يتصل بتنفيذ هذين القرارين تنفيذا كاملا في المستقبل المنظور.

وثمة مسألة أخرى تمس بصورة وثيقة ومباشرة احتمالات إقرار سلام مستدام في المنطقة وهي مسألة المحاسبة الجنائية عن الأحداث المأساوية التي وقعت أثناء الصراع على أراضي يوغوسلافيا السابقة. ومن الأهمية بمكان أن تظهر أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مدى ومستوى مشاركة شتى الجوانب في تلك الأحداث وتُظهر جرائم الحرب التي ارتُكبت. وما زال عدم استعداد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للتعاون مع هذه المحكمة يشكِّل عقبة خطيرة في هذا الصدد. وما دام مجرمو الحرب الذين وُجهت إليهم لوائح الاتهام، من قبيل ميلوسوفيتش،وملاديتش، وكرادزيتش، وسليفانكانين، وراديتش، ومركسيتش، وماتريتش وغيرهم مُطلقي السراح، فلن يكون بالمستطاع إقرار العدالة والتئام الجراح وتحقيق المصالحة.

وبغية الحيلولة دون تحريف ذكرى الأحداث المأساوية التي وقعت، وتوكيدا لصحة سجلات التاريخ، رفعت كرواتيا والبوسنة والهرسك دعاوى إبادة الجنس ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أمام محكمة العدل الدولية. وهذه الإجراءات ليست موجهة ضد الصرب في البوسنة والهرسك أو كرواتيا أو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولكنها موجهة ضد سلطات الدولة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي يتعين أن تتحمل المسؤولية عن تلك الأحداث. وأعربت البوسنة والهرسك وكرواتيا في بيان مشترك صدر مؤخرا، عن الاعتقاد بأن تعاونهما في إجراءات محكمة العدل الدولية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من شأنه أن يُسهم في نهاية الأمر في تحقيق الديمقراطية والمصالحة وإقرار سلام دائم وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

أخيرا، تؤمن كرواتيا إيمانا راسخا بأن جهود المجتمع الدولي سوف تحرز النجاح وأن الاستقرار القائم على الدعم الذاتي لن يكون مضمونا إلا إذا أصبحت بلدان المنطقة قادرة على تحمل المسؤولية عن مستقبلها. وبالنسبة لبعضها ربما يكون الطريق أمامها ما زال بعيدا قبل أن تتحمل تلك

المسؤولية، ولكن يظل بذل المزيد من الجهود على الصعيدين الفردي والجماعي جديرا بالاهتمام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الدائم لكرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ. وأعتقد أن مما ينطوي على أهمية رمزية رائعة جدا أن يكون آخر متكلم في هذه المناقشة الهامة ممثل بلد شهد تطورات مشجعة بصفة خاصة.

وبصدد اختتام مناقشتنا، أعطي الكلمة الآن للسيد كارل بيلت ليبلغنا بالاستنتاجات التي خلص إليها وليردّ على التعليقات والأسئلة التي وجِّهت إليه.

السيد بيلت (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن الاستنتاج الرئيسي الذي نخلص إليه بعد كل هذه الساعات هو أن مبادرتكم، السيد الرئيس، بتنظيم هذه المناقشة لم تكن قيِّمة جدا بحد ذاتها فحسب، بل كانت قيِّمة جدا لكل المشتركين فيها ولكل مَن تمكَّن من الاستفادة بما استمع إليه من كلمات مختلفة أبرزت المشاكل القائمة وإمكانيات التحرك قُدما نحو ما أعتقد أننا نراه، على حد سواء.

لديَّ ملاحظة شخصية إلى حد ما. اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن التقدير لكلمتيّ ممثليّ البوسنة والهرسك، لأني أعرف محمد شاكر بيه وميلوس بريكا كصديقين تربطني بهما علاقة ودية قديمة، ولكني لم أعرفهما بالتأكيد كصديقين تربطهما علاقات طيّبة. بل، في الحقيقة كانا عدوين على جانبي أكثر الحروب مرارة في أوروبا أثناء الجزء الثاني من القرن الماضي. وأعتقد أن جلوسهما معا وكلامهما معا أمام مجلس الأمن الدولي – ويقينا، عدم تظاهرهما بأن ما فات مات أو أنه لا توجد أية مشاكل – يدل أكثر من أي شيء آخر، وبالرغم من جميع الصعوبات في المنطقة، على أن هناك طريقا إلى الأمام – وهو ليس طريقا سهلا – ولا سريعا، ولكن يوجد طريق إلى الأمام. وأعرب عن شكري بصفة شخصية لمساهمة كل منهما.

أعتقد أننا تمكَّنا أيضا من الاستماع إلى البيانات البنَّاءة والتطلعية النظرة من ممثلي سلوفينيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وألبانيا وبلغاريا التي أبرزوا فيها جميعا، كل من وجهة نظره، المشاكل التي يراها كل منهم في جزء كل منهم من المنطقة، والحاجة إلى ذلك النهج الإقليمي، نهج البحث عن حل سياسي أكثر شمولا داخل إطار أوروبا. كان هذا في الحقيقة، هو جوهر بياني؛ وإذا جاز لي أن أقول ذلك، كان هذا في الحقيقة هو جوهر بيان السيد خافيير سولانا باسم الاتحاد الأوروبي.

لاحظتُ مع السرور الدعم القوي المعرب عنه للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ولنهجها، وهو الدعم الذي أعرب عنه السفير هولبروك من الولايات المتحدة، وأعرب عنه ممثل أوكرانيا، على سبيل المثال لا الحصر، للتنويه بالدول التي اتخذت، بشأن بعض المسائل الأخرى في مناقشة اليوم، نُهجا مختلفة إلى حد ما. ولكن الدعم الذي أعرب عنه كلاهما، فضلا عن ممثلين آخرين، هو بطبيعة الحال، عُدتنا في القيام بأعمالنا.

في هذه الساعة المتأخرة، لن أتطرق إلى كل المسائل المختلفة. وسوف يتم التصدي لكثير منها في سياق الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي تقدمها الأمانة العامة للمجلس عن مختلف بعثات حفظ السلام في المنطقة. واسمحوا لي أن أؤكد فقط، فيما يتصل بكوسوفو، على ملاحظة تتعلق بالقلق الذي أعرب عنه بعض أعضاء المجلس بشأن ضرورة معرفة مصير الأشخاص المفقودين نتيجة لذلك الصراع. الكثير منهم – بل معظمهم – من أصل ألباني، وهناك أيضا مفقودون من أصول أخرى – صرب أو آخرين.

ويتعيّن علينا أن نواصل الجهود للحصول على أكبر قدر من المعلومات عن مصيرهم.

لكن اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن آلاف الأشخاص ما زالوا مفقودين بسبب الصراعات في البوسنة وكرواتيا. ويتعيَّن علينا أن نواصل الجهود الدولية لنحصل على أكبر قدر من المعلومات عن مصير أولئك المفقودين. هذه مسألة هامة، لا لأسر الأشخاص المعنيين فحسب، بل أيضا من أجل الجهود الطويلة الأجل الرامية إلى تحقيق المصالحة.

وأحيط علما أيضا بالانشغالات المعرب عنها بشأن حالة حقوق الإنسان في كوسوفو. وأعتقد أن جميع الحاضرين هنا يعلمون بقصارى الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو والوجود الأمني الدولي المتمثل في قوة كوسوفو لحماية حقوق الإنسان لكل فرد، وهذه نقطة ذكرها معظم المتكلمين. إن عدم نجاحهما لا يُعزى دائما إلى قلة مساعيهما. وأرى أن الاعتراف بذلك مسألة هامة. وهي مسألة مستمرة، ومثيرة للقلق. لقد قرأت على التو تقريرا صدر منذ بضع ساعات عما حدث في وقت مبكر جدا يوم أمس عندما أسقطت ست قنابل من مدافع الهاون على مباني دير أورثوذكسي قديم جدا في ديتشاني الواقعة في جنوب كوسوفو. ويعد ذلك الدير، الذي سقطت عليه قنابل الهاون بالقرب من الكنيسة وبالقرب من الرهبان، بمثابة كنز للثقافة الأورثوذكسية في أوروبا. وبطبيعة الحال، يتعيّن علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمواجهة ذلك النوع من العنف.

لقد طلب مني بعض المتكلمين أن أبدي المزيد من التعليقات عن الحالة في الجبل الأسود وفيما يتعلق بها. سوف أكرر فقط ما صرَّحت به في شهر شباط/فبراير الماضي ومرة أخرى اليوم: ومفاده أن السلطات الاتحادية في بلغراد التي تسيء برأيي استخدام سلطاتها - وتلك مسألة في غاية الوضوح - والممثلين المنتخبين في جمهورية الجبل الأسود يسيرون ببطء ولكن بثبات على مسار التصادم. وما لم نعمل نحن أو هم على تغيير الاتجاه، وما لم تحدث تغييرات، فسوف يحدث التصادم، وسوف تكون له عواقب وخيمة.

وما نستطيع أن نفعله، بطبيعة الحال، هو إبراز المشاكل الموجودة من وجهة نظر الأمم المتحدة، وليس بوسعي إلا أن استرسل لأحث على تقديم الدعم السياسي والاقتصادي وغيره إلى ممثلي الجبل الأسود المنتخبين. وهذا أمر مهم لزيادة احتمالات مواصلتهم للموازنة غير اليسيرة بين مختلف المصالح، وهو الأمر الذي نجحوا فيه حتى الآن والذي أسهم في الاستقرار والديمقراطية التي نالت التقدير العالي من المجتمع الدولي.

أخيرا اسمحوا لي أن أؤكد ما أرى أن له أهمية حاسمة مطلقة وهو استمرار الحوار في المجلس بشأن هذه القضايا. وما استفدناه من خبرة السنوات العشر الماضية هو أن المجتمع الدولي - ومجلس الأمن هو التعبير المطلق عن المجتمع الدولي - إن لم يتحد بأسلوب أو بآخر وراء توافق للآراء حول ما نسعى إلى تحقيقه في المنطقة من حيث الاستقرار والسلام فلا يرجح أن يحالفنا التوفيق. ولذا فالحوار مع المجلس وفي داخله عمل ضروري مطلقا ونحن نعد أنفسنا لليوم الذي تتوافر فيه الظروف للتوصل إلى تسوية إقليمية شاملة للقضايا السياسية، الأمر الذي سيمهد الطريق إلى حل لكل القضايا "الصغيرة" التي نتصدى لها اليوم.

بهذه الروح، وباعتباري صديقا قديما أيضا اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أشكركم على هذه المبادرة وهذا النقاش. ويمكنني أن أؤكد لكم أنني سأفعل ما في وسعي للارتقاء إلى مستوى التوقعات التي أعرب عنها اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كارل بيلت على استخلاصه البيّن للنتائج من مناقشة مستفيضة عالية النوعية ومستقبلية التطلع.

لقد شعرت بسريان إحساس بالتفاؤل في هذه المناقشة. وأحيط علما كذلك بمشورة السيد بيلت لنا الآن. فمناقشات أخرى من هذا النوع لا بد أن تجري لأن المجتمع الدولي برمته سوف يتعين عليه لسنوات طويلة أن يهتم بمنطقة غرب البلقان وأن يساعدها. ومصير تلك المنطقة مرتبط بمصير أوروبا وبمصير الاتحاد الأوروبي أولا وأخيرا.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.